

Distr.: General
26 September 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من
التحديات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط
أنماط السلوك المسؤول

جنيف، 12-16 أيلول/سبتمبر 2022

البند 6(ب) من جدول الأعمال

النظر في المسائل الواردة في الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة 231/76:

النظر في التحديات الراهنة وفي المستقبل من جانب الدول للمنظومات الفضائية،
والإجراءات والأنشطة وحالات الإغفال التي يمكن اعتبارها غير مسؤولة

السلوك المسؤول كمفهوم مراوغ ومضلل لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

ورقة مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية*

أولاً - مقدمة

1- كشف التطور المتزايد لتكنولوجيات الفضاء، والتوسع التدريجي للنزاعات في الفضاء الخارجي، وأنشطة بعض الحكومات للسيطرة على الفضاء والسعي إلى التفوق فيه، عن عدم كفاية الصكوك القانونية الدولية القائمة في مواجهة التحديات الجديدة لصون أمن الفضاء الخارجي وتعزيز استخدامه واستكشافه في الأغراض السلمية.

2- ويشترك المزيد من الدول على نطاق واسع وبشكل مكثف في الأنشطة الفضائية، كما أن بعض الجهات الفاعلة الخاصة تشارك أيضاً في أنشطة الإطلاق الفضائي وتستخدم التطبيقات الفضائية. ونظراً لتزايد عدد أصحاب المصلحة في استخدام الفضاء الخارجي، وتزايد اعتماد الحياة البشرية على فوائد منتجات وخدمات الفضاء الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية، فإن الحفاظ على استقرار السلام والأمن في الفضاء أكثر حيوية وأهمية من ذي قبل. ويظل من المراوغة كما في السابق أن يستمر المجتمع الدولي في مواجهة تحديات وتهديدات أمنية ناشئة عن تسليح الفضاء الخارجي وعسكرته أكثر من أي وقت مضى.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقّمة لها.



3- وتكرر جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها المعروف جيداً بأن الفضاء الخارجي قطاع مشترك للبشرية جمعاء، وأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يكون لصالح جميع الأمم وينبغي أن يظل مجالاً للسلام والتعاون الدولي للأغراض السلمية.

4- وقد جعل هذان الاتجاهان المتشابكان من الألع أكثر من ذي قبل أن يظل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي المعروف باسم PAROS على رأس جدول أعمال القضايا الأمنية للمجتمع الدولي من أجل التفاوض على صك ملزم قانوناً في مؤتمر نزع السلاح، لا على تحويل هذه الولاية التي طال انتظارها لمؤتمر نزع السلاح إلى خطة سياسية في غاية التبسيط أساساً وتخضع للتمييز بين السلوك المسؤول وغير المسؤول في الفضاء الخارجي.

5- ومن شأن ذلك أن يقلل من شأن الخطة النبيلة لمؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي فضلاً عن الخطة الدولية لنزع السلاح. وإن أثر الخروج والانحراف عن الولاية الطويلة الأمد لمؤتمر نزع السلاح فيما يخص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي للتفاوض على صك ملزم قانوناً بهدف منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي منعاً كاملاً وفعالاً وبشكل غير تمييزي، تكملةً لقانون الفضاء، هو في نهاية المطاف خطر وانقسام سياسي.

ثانياً - لماذا مفهوم السلوك المسؤول مراوغة وتضليل؟

6- قد يكون مفهوم السلوك المسؤول بادرة سياسية جذابة، ولكنه عبارة ذاتية ومبسطة وغامضة وغير واضحة مستخرجة من أدبيات العلوم الاجتماعية لتعريف وضع المعايير على أنه معيار للسلوك المناسب للفعل السياسي الذي يكون فيه امتثال المعيار مدفوعاً بأبعاد سياسية بدلاً من كونه تعهداً قانونياً. وبما أن المعايير توضع عادة على أساس التوقعات بدلاً من القانون، فمن الأسهل تكييفها مع الوضع السياسي أو الأوضاع السياسية لدولة أو دول معينة تعارض بشدة السعي إلى إبرام اتفاقات قانونية للحفاظ على مرونتها، على سبيل المثال، في حالة الفضاء الخارجي للاستمرار في تفوقها الوطني في الفضاء الخارجي.

7- والفضاء الخارجي ليس هو الحالة الوحيدة في هذا الصدد. ومبدئياً من شأن توصيف أنماط السلوك من خلال وضع المعايير بدلاً من الاتفاقات القانونية أن يصبح بطبيعته وكما أظهرت التجارب السابقة أداة تستغلها بلدان للتهرب من مسؤوليتها وإلقاء اللوم على بلدان أخرى. ذلك أنه يُنشئ تحيزاً أيديولوجياً، وازدواجية في المعايير، وانقساماً سياسياً، ويقيم حواجز تقنية، وقيوداً انفرادية تعسفية كذريعة لعرقلة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

8- وإذا كان خطر عسكرة الفضاء الخارجي يشكل الآن أهم تحد في القرن الحادي والعشرين، فإنه لما تقوم بعض البلدان بتطوير برامجها العسكرية الفضائية بسرعة، وتوسيع نطاق أصولها العسكرية الفضائية، يكون الحد من التهديدات بوضع معايير قانونية ملموسة أكثر إلحاحاً وفعالية وكفاءة وضرورة مطلقة من التصدي لهذه التهديدات الناشئة من خلال السلوك المسؤول.

9- ولا يمكن وضع معايير متساوية على وجه الخصوص في مجال تحديد الأسلحة. إذ تشكل القوة والقدرات أهمية على الدوام. وتكون لأفعال الدول القوية أو عدم أفعالها تأثيرات أكبر على تشكيل المعايير. وكما أظهر التاريخ، فإن احتمال وخطر تفسير حرية عدم الفعل، ولا سيما في حالة الفضاء الخارجي، من جانب الدول القوية كبير، ما لم يجعل اتفاق قانوني كل بلد، سواء أكان قوياً أم لا، في وضع متساو مع غيره من حيث التعهدات القانونية.

10- إن انعدام الأمن في الفضاء الخارجي شاعل مشترك للبشرية جمعاء، وينبغي أن يكون منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واجباً على جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي لديها أحدث القدرات الفضائية. وفي هذا السياق، من دواعي القلق البالغ أن نشهد مقاربات وسياسات بعض الدول التي تعلن الفضاء الخارجي منطقة حرب جديدة، وتطور قدراتها العسكرية، وتنشئ قوة عسكرية فضائية، وتسعى إلى الهيمنة والتفوق من خلال التكنولوجيات العسكرية المتطورة في الفضاء الخارجي. وهذه كلها مصادر للتوتر والنزاعات من شأنها أن تؤدي إلى تسليح الفضاء إلى أقصى حد. وبالتالي، ومن أجل الحفاظ على أمن الفضاء الخارجي، ينبغي تنظيم جميع هذه الإجراءات من خلال قواعد ملزمة قانوناً، بدلاً من اللجوء إلى قواعد تعسفية وتقديرية للسلوك المسؤول أو غير المسؤول.

ثالثاً- التزامنا بالتفاوض على صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

11- كما أكدت جمهورية إيران الإسلامية من جديد في مناسبات مختلفة، فإنها تعتقد أن تسليح الفضاء وسباق التسلح فيه شاعل مشترك للمجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه، يشكل استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية لجميع البلدان لما فيه صالح البشرية. ولذلك، فإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمان استخدامه في الأغراض السلمية ألح مهمة لأمن الفضاء الخارجي.

12- وإلى جانب مجموعة الـ 21 التابعة لمؤتمر نزع السلاح وحركة عدم الانحياز، أيدنا مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كأساس لإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة ملزمة قانوناً في مؤتمر نزع السلاح. كما شاركنا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي أنشئ في عام 2017 وفي اجتماعاته المعقودة في عامي 2018 و2019.

13- وأجرى فريق الخبراء الحكوميين مناقشة متعمقة وموضوعية بشأن عناصر الصك الدولي ذي الصلة الملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لكن لسوء الحظ، وقفت دولة معينة ضد الإجماع في فريق الخبراء الحكوميين ولم تدع تقرير المجموعة يتخذ مجراه في الأمم المتحدة. وفي حين أن هذه الدولة غير راغبة في إخضاع تطوير قدراتها العسكرية في الفضاء الخارجي لأي تعهدات قانونية، فقد رفضت أيضاً المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة قانونية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي استناداً إلى النص المقترح لمعاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ووقفت بمفردها ضد أي تحرك في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح في هذا الصدد.

14- وعلاوة على ذلك، عرّفت بعض الدول، تحت ستار الدفاع الجماعي، الفضاء على أنه "ساحة للعمليات العسكرية" وزادت من استثماراتها العسكرية المخصصة للفضاء وتقوم بشكل علني وسري بتطوير أنظمة حربية فضائية وإقامة تحالفات عسكرية بسرعة عالية. وإن إنشاء قوة فضائية وتشكيل تحالفات عسكرية للتحضير لأعمال عسكرية في الفضاء مظهران واضحان للأخطار المتزايدة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي.

15- وفي السنوات الأخيرة، أقدمت دولة معينة باعتبارها أول دولة تختبر الأسلحة المضادة للسواتل وتخلق خطراً فضائياً أكثر من أي دولة أخرى على زيادة خطتها وإجراءاتها الرامية إلى تحقيق التفوق العسكري والاستراتيجي للسيطرة على الفضاء. وفي خطوة منافقة ومضللة، تتحدث عن حظر اختبار الفذائف المضادة للسواتل، ويؤديها في ذلك الحلفاء. وعلاوة على ذلك، ومع تكامل المنظومات

الفضائية التجارية - العسكرية، تتسع التحديات الأمنية - القانونية، ونتيجة لذلك، تتزايد الأعمال العدائية ضد البلدان الأخرى. وفي هذه الحالة، ستتخذ الدول الأخرى حتماً تدابير مضادة للدفاع عن نفسها ضد هذه الأعمال العدائية ومن ثم سيزداد النزاع أضعافاً مضاعفة. ولتصحيح هذا الوضع، ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على الفضاء الخارجي كعالم سلام وخال من الأعمال العدائية. من الواضح أن هذا مؤشر على حقيقة أن مثل هذه التوترات والأعمال العدائية لا يمكن الحد منها من خلال معايير السلوكيات المسؤولة.

16- وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن اتباع نهج متوازن للحفاظ على حق جميع البلدان في حرية الوصول إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي يتطلب ضمان المشاركة الشاملة والجامعة لجميع الدول واحترام آراء جميع البلدان بطريقة غير تمييزية. وكما ذكر أعلاه، فإن النهج الانتقائية مثل النهج القائمة على السلوك غير مقبولة بحيث يكون الغاية منها وضع أحكام تعسفية سياسياً وتدابير تمييزية في غياب إطار قانوني.

17- إنها بطبيعتها نهج غير متوازنة تثيرها دوافع سياسية لوضع محظورات وقيود ضد البلدان الأخرى. يجب أن يستند المعيار والاعتراف بشكل عام فيما يخص تحديد ما إذا كان سلوك فضاء معين مسؤولاً أو غير مسؤول إلى الحكم على قانونية بعض الإجراءات أو عدم قانونيتها. فمن دون يقين قانوني، أي ما إذا كان السلوك الفضائي قانونياً أم لا، سيكون من المستحيل الحكم على مدى كون سلوك معين مسؤولاً أم غير مسؤول.

رابعاً - الاستنتاج

18- ينبغي أن تكون أهم خطة للمجتمع الدولي هي الحفاظ على أمن الفضاء بالحد من تهديدات الفضاء الخارجي ومخاطر المواجهة العسكرية عن طريق التفاوض على معاهدة قانونية موحدة تحدد فيها حقوق والتزامات الدول الأطراف، وبالتالي الحد من التهديدات المنطلقة من الفضاء إلى الأرض ومن الفضاء إلى الأرض ومن الفضاء إلى الفضاء، ولأن التهديدات الأخرى (المنطلقة من الأرض إلى الفضاء ومن الأرض إلى الأرض) ستحدث رداً على التهديدات التي تتعرض لها البلدان من الفضاء والتي تعد انتهاكاً لسيادة الدول.

19- وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن إنشاء إطار قانوني لتنظيم التزامات وحقوق الدول في الفضاء الخارجي أصبح الآن مهمة حتمية وعاجلة، بالنظر إلى التهديدات والمخاطر الحالية لسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد المسؤولية القانونية لجميع الدول.

20- وفي رأينا ينبغي أن تشمل أهم عناصر معاهدة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في جملة أمور، ما يلي:

- التزام جميع الدول وصدق تأييدها للتفاوض على صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي،
- الإشارة إلى "إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الحكومات في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله لعام 1963" وغيره من مبادئ قانون الفضاء والمبادئ العامة للقانون الدولي وقانون مسؤولية الدول، التي ينبغي أن تتقيد بها جميع البلدان وبجميع القوانين والمبادئ،

ولا سيما معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، بوصفها نطاقاً وتعريفاً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي،

- الالتزامات التي تشمل دعم الأطر الرسمية القائمة للأمم المتحدة،
- كفالة استدامة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في الأجل الطويل، مع مراعاة التامة للحقوق المشروعة للبلدان النامية ولاحتياجاتها الخاصة،
- التزام رسمي لأقدر الدول على ريادة الفضاء، وتعهدا بمسؤوليتها الخاصة عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتخلي عن التفوق الانفرادي في الفضاء الخارجي من أجل تحقيق ميزة أمنية مطلقة أو لتكتل من البلدان،
- الامتناع عن فرض حصار عسكري في الفضاء وعن نشر أي أسلحة دمار شامل وغيرها من الأسلحة في الفضاء (من الفضاء إلى الفضاء ومن الفضاء إلى الأرض)، وعدم استخدام أي أسلحة من الفضاء ضد أي بلد، وضرورة إنشاء آلية ملزمة قانوناً لمنع الإفلات من العقاب على أي أعمال عدائية أو خبيثة ضد البلدان انطلاقاً من الفضاء،
- الالتزام بالمسؤولية عن الحطام الفضائي السابق، وتجنب التشويش الضار على الأنشطة الفضائية للبلدان النامية،
- الامتناع عن المطالبة بأي ملكية للقمر والأجرام السماوية الأخرى،
- عدم فرض أي جزاءات وإجراءات انفرادية لوضع عقبات وقيود على الأنشطة الفضائية التي تضطلع بها بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية للأغراض السلمية،
- تعهد البلدان المتقدمة بنقل المعرفة والتكنولوجيا من أجل تطوير أنشطة فضائية آمنة ومستقرة وسلمية لجميع البلدان،
- الإقرار بحقوق البلدان الأخرى في استعمال نطاقات التردد والمدارات الفضائية واحترام هذه الحقوق،
- تنظيم قطاعات الفضاء الخاصة في الأنشطة العسكرية للفضاء الخارجي التي تقاوم توسع الأسلحة في الفضاء الخارجي مع التقيد الصارم بالمادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967،
- تقاسم بيانات معرفة أحوال الفضاء وتجنب أي إجراء يقيد حرية وصول البلدان الأخرى إلى هذه البيانات الفضائية.

21- وينبغي قانوناً حظر أي عمل لا يفي بالتوقعات المذكورة أعلاه لضمان الحفاظ على الفضاء كساحة للأغراض السلمية بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية. وفي هذا الصدد، يتمثل الاقتراح في إيجاد تقاهم مشترك بشأن أفضل طريقة للحد من التهديدات الموجهة ضد المنظومات الفضائية والمنطلقة منها من أجل الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة سلمية وآمنة ومستقرة.